الفصل السادس: الفساد الإداري

كان الفساد ومازال يتسم بطابع كلي الوجود شمولي النطاق محيطا بالنظم السياسية على تنوعها، متغلغلا في جميع مستويات التنمية، وقد نتج عن إتساع دائرة الفساد وعالميته عواقب وخيمة أعاقت بشكل أو بآخر خطط التنمية عن تحقيق غاياتها وعرقلت جهود الإستثمار فيها وشوهت وأساءت إلى الإصلاحات المعتمدة وهي عواقب أدت كلها إلى كبح عملية التنمية.ومع تزايد الآثار السلبية لهذه الظاهرة سارع الرأي العام والمجتمع الدولي والحكومات إلى المناداة بمحاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره، فمنذ 1996 تبنت الكثير من المنظمات الدولية سواء الحكومية وغير الحكومية هذه المشكلة بحماس كبير وتبذل الجهود حثيثة لمعالجتها. والجزائر كغيرها من دول العالم النامي ليست بمنأى من الواقع الموصوف أعلاه، إذ تعاني من إستفحال وإنتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات والقطاعات التي تمس بالأملاك العمومية وبالإقتصاد الوطني وأضحت مكافحته التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر في ظل وجود بيئة مؤسسية حاضنة لهذه الظاهرة.

المبحث الاول مفهوم الفساد: يقول ابن منظور في لسان العرب عن الفساد في اللغة، هو نقيض الإصلاح، وفسد يفسد وفسد فسادا، فهو فاسد وفسد فيها، ولا يقال إنفسد وأفسدته أنا، واستفسد السطان قائده، إذا إليه حتى استعصى عليه، وفسد خلاف صلح والاستفساد خلاف الاستصلاح، ويقال أفسد فلان المال يفسده إفسادا وفسادا، والله لا يحب الفساد[1].

أما في الاصطلاح فهناك اختلاف بين الباحثين والأكاديميين في تحديد تعريف محدد وموحد لمصطلح الفساد، ومن بين التعريفات المقدمة له نذكر ما يلي:

- الفساد هو إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية، والتربح[2].

- انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين[3].

- يعرفه الدكتور "**عنترة بن مرزوق**" بأنه " كل تصرف أو سلوك مخالف للشرائع السماوية والأنظمة والقوانين الرسمية، ومنحرف عن الأخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية من اجل تحقيق مكاسب شخصية مادية ومعنوية وذلك على حساب المصالح الوطنية، وبعبارة أخرى هو كل تصرف أو سلوك لا يحب صاحبه أن يطلع عليه الآخرون"[4]

- وتعرفه **سوزان روز** هو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة، فالمؤسسات والإدارات التي وجدت من اجل خدمة الصالح العام ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، أضحت الأداة والأسلوب الأمثل للكسب الشخصي وتوسيع دائرة المفسدين[5].

- هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين، الهادفة إلى التأثير على سير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو غير المباشرة[6].

المبحث الثاني أسباب الفساد:

تتعدد أسباب انتشار الفساد من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، ويمكن حصر هذه الأسباب إلى المجموعات التالية:

أ- الأسباب الاقتصادية: أبرز الأسباب نذكر:

1- تدخل السلطة في السوق الاقتصادي، مثلما يحدث في حالة تدخلها في غدارة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز، فالأرباح غير العادية المتاحة لمن يستخرجونه تجعلهم في هذه الحالة يقدمون الرشاوى للمسؤولين عن منح حقوق استخراجه، أو توزيعه، استهدافا لهذه الأرباح غير العادية[7].

2- **انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميون:** ويعزز هذا انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوي كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتامين دخل إضافي، وتحذير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن ان يفضي إلى ارتفاع في السلوك الفاسد، كما يشير بعض الدارسين إلى العلاقة بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص او القطاع الصناعي[8].

3- **كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة:** هناك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والفساد، بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد، وقد أشارت بعض الأرقام إلى أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي للسنوات 1950، 2000 للدولة العربية بلغ 3000 بليون دولار، ولقد تم تقدير إنفاقه خلال الفترة نفسها في ثلاث قطاعات مثيرة للاهتمام، انفق الثلث الأول (أي ما يقارب الألف بليون دولار) على التسلح والصفقات الملتصقة به، كما قدر ما أنفق على البنية التحتية بحوالي الثلث من إجمالي الإيرادات، أما الثل الأخير أي ما يعادل الألف بليون دولار فقد تم إنفاقه في الرشا والسعي في اقتطاع الصفاقات في عمليات مليئة بالفساد والمحسوبية وانتهاك الحقوق وهدر المال العام[9].

ب- الأسباب السياسية: أبرزها:

1- **تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي:** بغض النظر عن الكفاءة الإدارية وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية ويصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط [10].

2- **عدم الاستقرار السياسي**: وذلك من خلال عدم وجود دستور دائم، وعسكرة المجتمع من خلال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام وضعف منظمات المجتمع المدني[11].

3- **غياب سيادة القانون**: فعند غياب سيادة القانون تنتهك الحقوق والحريات دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما تهمش الأحزاب والنقابات، وتضعف معها كل مؤسسات المجتمع، وفي غياب سيادة القانون أيضا يختل التوازن بين السلطات السياسية الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويستشري الفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يتم نسف جميع مرتكزات التنمية السياسية[12].

4- **ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين**: الكثير من القيم الأخلاقية الإيجابية المتجددة في الحياة المجتمعية لا يمكن تفعيلها بدون الاعتماد على جهاز رقابي يبحث عن الانحرافات السلبية سواء كان مصدرها أخلاقيا أم كان خلاف ذلك، ويقوم بالتوجيه المتواصل، والتقويم الدائم الذي يحد من تطور آليا الفساد السياسي، وذلك لأن آليات الفساد الاقتصادي تتفاعل وتنمو بشكل مضطرد في ظل انتشار الفساد في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية[13].

ج- **الأسباب الاجتماعية**:

يجمع علماء الاجتماع و الإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن البيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، وقد تساهم العوامل الاجتماعية في خلق بيئة تكون من الأرجح أن يسفر توافر الربع فيها عن سلوك تكسبي، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين الأفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع[14]، كما أن انتشار الفقر والجهل في مجتمع ما، يسهم في تفشي الفساد، إذ يكون هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع والمساءلة على دور الحكومة، وعملها في كثير من المجالات[15].

المبحث الثالث :السبل والحلول لتفعيل سياسية مكافحة الفساد

هناك جملة من الاقتراحات والتوصيات الهامة، التي تناولها العديد من الباحثين التي من شأنها أن تساعد في الحد من الفساد والوقاية من مظاهره وترسيخ مبادئ الحكومة وثقافة النزاهة والشفافية ومناهضة الفساد وهي:[16]

- منح مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد الضمانات القانونية والفعلية من أجل تأدية مهامها بشفافية وفاعلية، وأهم ضمانة هي الإستقلالية عن المؤسسة التنفيذية.

- تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة حيث تشكل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة ذلك أن لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة، والقصد من ذلك القدرة على مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم ثوابا وعقابا دون تمييز بسبب مناصبهم.

- إجبارية تطبيق التصريح بالممتلكات لجميع موظفي المؤسسات العمومية مهما كانت صفتهم ومنصبهم ونشر الذمم المالية للمسؤولين الكبار في الدولة وتمكين المواطن من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الذمم المالية ومتابعة الزيادات التي تطرأ عليها.

- إشراك المجتمع المدني وكذا مؤسسات الإعلام في تعميم ونشر ثقافة مكافحة الفساد، من خلال إعداد وتنظيم برامج تربوية وتحسيسية حول مخاطر الفساد على الدولة والمجتمع، وتحفيز عن وقائع وممارسات الفساد بطرق مادية كالمبالغ المالية وطرق معنوية كالشهادات بالنزاهة والترقية في الرتبة في منصب العمل

- إقامة مراكز علمية بحثية ومعاهد متخصصة في تدريب الكوادر العاملة في الكشف والتحقيق وتكوين إطارات وكفاءات مختصة في مكافحة الفساد والوقاية منه من جهة، وتشخيص الفساد وقياس معدلاته ومتابعة ومقارنة آثاره من جهة أخرى.

- إدراج برامج ودروس في المناهج التعليمية بجميع أطوراها وتخصصات جامعية تتعلق بترسيخ مبادئ الشفافية والتسيير بأمانة ونبذ الفساد وجميع أشكاله وممارساته، وتنشئة الجيل الناشئ على هذه المبادئ منهجا له مستقبلا في حياته اليومية والعملية.

- تفعيل دور القانون وأجهزة الرقابة في كشف ممارسات الفساد الإداري وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للقضاء إحقاقا لمبدأ العدالة وسيادة القانون وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفة العامة.

- اعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في تولي الوظائف العامة والمناصب والمراكز الوظيفية المختلفة دون تمييز أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال العدالة في إتاحة الفرص أمام المتقدمين لشغل الوظائف العامة وهذا من شأنه أن يحد من وصول الأشخاص الغير أكفاء إلى الوظائف العامة أيضاً تفعيل تطبيقه سينهي الوساطة والمحاباة وبذلك لن يصل إلى تلك الوظائف من لا يتوفر فيهم الحد الأدنى من المواصفات والخصائص الواجب توافرها في الموظف العام لشغل تلك الوظائف.

- ينبغي أن تُعطَى كل الفرص الممكنة للمواطنين للتعبير عن معاناتهم من الفساد الإداري وإبداء آرائهم حول الطرق التي يمكن أن تساهم في الحد منه شَرط أن يشعر المواطن أن شكاويه وتظلمه يتم التعامل معها بجدية وبكفاءة و فاعلية.

- تبني خيار الحكومة الالكترونية لما له من إيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات الأمر الذي يجعل التحول إليه من الضروريات وذلك لسرعة إنجازه وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية والفساد الإداري

الهوامش والمراجع

---

(1)-ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، بيروت: دار لسان العرب، د س ن ، ص 109

(2)- عبد الغفار شكر، **اللامركزية ومحاصرة الفساد في المحليات وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ، ص 21

(3)- منير الحمش، **الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية**، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006، ص14.

(4)- عنترة بن مرزوق، معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر، (**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،جامعة الجزائر 3، 2013)، ص 44-45.

(5)- سوزان روز أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح**، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان: الأهلية للنشر، 2003، ص 37.

(6)- عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 9 .

(07)- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجه الفساد، ط3،فلسطين: مؤسسة أمان، 2013، ص 30.

(8)- وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون**، العدد الثامن، جانفي 2013، ص 87 .

(9)- المرجع نفسه، ص87، 88.

(10)- عبد الله بن عبد الكريم السالم، الفساد في الدول النامية: رؤية أكاديمية لمفهومه، أسبابه، أشكاله، أثاره، مجلة البحوث الإدارية، العدد4، 2003 ص 306

(11)- عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول، **ورقة بحثية قدمت لصالح الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** يومي 6-7 ماي 2012، الذي ينظمه مخبر مالية ، بنوك وإدارة الأعمال بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة، ص 8

(12)- عبير مصلح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(19)- شيبوط سليمان، مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي، **ورقة بحثية مقدمة في الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بغرداية** بعنوان الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل المنعقد يومي 23، 24 فيفري 2011، ص 12.

(13)- وارث محمد، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

(14)- عبير مصلح، مرجع سبق ذكره، ص30.

(15)- تم اقتباس المعلومات المتعلقة السبل والحلول لتفعيل سياسية مكافحة الفساد وترشيد حكم المؤسسات العمومية من المراجع التالية:

- باديس بو سعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر، 1999، 2012، (**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية، جامعة معمري تيزي وزو، جوان 2015، ص 198،194.

- فتحي محمد اميمه، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية، **ورقة بحثية مقدمة لصالح مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر** حول ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية، العوامل، التمثلات يومي 6-8 نوفمبر 2012، ص 23-24.